الانتخابات الماضية (١٩٨١) او تلك التي سبقتها، كان الفشل من نصيب مثل هذه القوائم؛ في حين لم تتقدم اي منها لخوض معركة الانتخابات الاخيرة. ولذلك اقتصر النشاط الانتخابي بين العرب، خلال هذه المعركة، على الاحزاب والقوائم الانتخابية القديمة، التي اضيفت اليها، هذه المرة، قائمة عربية ـ يهودية جديدة، هي القائمة التقدمية للسلام برئاسة محمد ميعاري وماتي بيليد.

ويكاد برنامج القائمة التقدمية للسلام، من حيث نظرته الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي وطرق حله، يشبه برنامج حداش / راكاح، وهي قائمة الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحلفائه، التي تحظى عادة بحصة لا باس بها من اصواب العرب، تشكل عموماً معظم الاصوات التي تحصل عليها في الانتخابات قاطبة. كذلك لا خلافات كبيرة، على وجه العموم، بين القائمتين حول سياستها الداخلية. ولكن على الرغم من ذلك، تعرضت القائمة التقدمية لحملةشعواء من التشهير من قبل اجهزة راكاح المختلفة في الوسط العربي، وهي ليست قليلة النفوذ. والتفسير الوحيد لهذه الحملة هو سعي راكاح الدائم والمستمر الى احتكار العمل السياسي بين العرب في اسرائيل، بعد ان نصب نفسه «ممثلا شرعيا وحيداً» لهم، وراح يتصدى لكل من لا يعمل ضمن اطر انشطته او «جبهاته»؛ وكذلك خوفه من سحب البساط، او جزء منه، من تحت رجليه وتقليص تمثيله في الكنيست، نتيجة لمنافسة الآخرين له. غير انه اتضح ان هذه المخاوف كانت في غير محلها. فقد حصلت القائمة التقدمية للسلام، فيما اعتبر نوعاً من المفاجأة، على مقعدين في الكنيست الجديد، جاءت معظم الاصوات لها من بين من كانوا يصوتون سابقاً للمعراخ او لغيره او يمتنعون عن التصويت، بينما بقيت حداش / راكاح محتفظة بقوتها التي كانت عليها في الكنيست السابق، وهي ٤ مقاعد.

اما على صعيد التشكيلات الحكومية، فان الليكود يضع فيتو كبيراً على كل من راكاح والقائمة التقدمية، ويرى انهما «وكلاء» لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل اسرائيل، بينما يتوخى المعراخ ايضا جانب الحيطة والحذر اذا اضطر للتعامل معهما، خشية من ان يؤدي ذلك الى التشهير به ليكودياً بوصفه صديقاً لـ «عملاء» م.ت.ف. غير انه لم تمر الا فترة قصيرة للغاية على ظهور نتائج الانتخابات، وقبل ان يعلن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حتى اعلنت اول «صفقة» سياسية بين المعراخ والقائمة التقدمية. فبعد انتخاب الكنيست الجديد، كان من الضروري انتخاب رئيس له من بين اعضائه. وتقدم كل من المعراخ والليكود بمرشحه الخاص به لشغل هذا المنصب، ودارت المعركة حامية بين الكتلتين حول كسب اصوات القوائم الصغيرة، لضمان انتخاب مرشحها. ولم تكن القائمة التقدمية، بالطبع، على استعداد للتصويت لمرشح الليكود، الا انها ترددت ايضا في منح تأييدها لمرشح المعراخ شلومو هيلل، اذ كان وزيراً للشرطة عندما وقعت احداث «يوم الارض» في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦ واسفرت عن سقوط عدد من القتلى العرب برصاص الشرطة. ولكن بعد مفاوضات بين الطرفين، تم الاتفاق على ان تصوت التقدمية لصالح هيلل كرئيس للكنيست، على ان يتضمن خطابه الافتتاحي، بصفته الجديدة، نوعاً من الاعتذار عما حدث في «يوم الارض»، وكذلك على ان يبذل المراخ مساعيه لتغيير وضع السلطة المحلية في بلدة ام الفحم العربية في المثلث، وهي احدى البلدات العربية الكبيرة، من مجلس محلي الى بلدية، اضافة الى النظر بإيجابية لمشروع إقامة جامعة عربية في اسرائيل والمساعدة على تنفيذه، وذلك من خلال وزارة المعارف والثقافة، المخولة بالبت بمثل هذه الامور، والتي سيتولى إدارتها احد رجال المعراخ (سلمت فيما بعد لاسحق نافون، رئيس اسرائيل السابق). وهنالك مشروع قديم لاقامة مؤسسة كهذه باسم «جامعة الجليل» ومقرها الناصرة.

وتنطبق المقاييس التي اشرنا اليها، فيما يتعلق بالقوائم الصغيرة، على قوائم المتدينين ايضا، الصهيوني منه واليهودي. فقائمة المفدال (الحزب الديني القومي)، التي انشقت على